وراء المهية الهوية ومع ذلك ان الواجب شخص بسيط جل عن العقل الى مهية
وتشخص ولا الى مهية ووجود اذ لو كان له مهية كلية لم يكن من حيث هو هوية
موجودًا بل احتاج الى امر اخر به يحصل تشخصه فلا يكون وجوده عينه كذا افاده
جلال الدواني في بعض مؤلفاته   وايضا قالوا انه يصدق مفهوم في الثلث
[illegible] كل مفهوم اذا التفت اليه بدون التفات الى غيره اقول الاشكال ان
المراد من الغير الغير مطلقا سواء كان داخلا في مفهوم الممكن او لا فقوله يلزم ان
لا يصدق مفهوم الممكن على شيء من المركبات قلنا انما يلزم ذلك ان لو كان المقسم
عبارة عن المفهوم الذي اعتبر فيه عدم الالتفات الى الغير وليس كذلك بل المفهوم
المطلق من غير تقييد بشيء هو المقسم فاذا نسب ذلك المفهوم الى الوجود لا يخلو
اما ان يقتضي الوجود اقتضاء بدون التفات الى غيره او لا الى اخر البرهان و
الحاصل ان قوله بدون التفات متعلق لقوله اما ان يقتضي
سواء كان مقدما عليه او متأخرا عنه كقولهم ان الواجب ما يجب له الوجود بدون
التفات الى الغير [illegible]
بقولنا [illegible]
الى [illegible] الالتفات الى التفات القصد
فيمتنع صدق مفهوم الواجب عليه [illegible] المراد من الالتفات الى
الاولى فيجوز تصور الماهية المركبة اجمالا بدون الالتفات الى الاجزاء قصدا اوليا

لانا نقول

٤٦٧

لانا نقول المراد من الالتفات الى الغير ههنا اعم من الالتفات بالقصد الاولي والقصد الثاني
اذ لا شك ان ما نحن فيه الوجوب كيف لا وقد صرح قدس سره في شرح المواقف بعد حصر
للمفهومات ان المركب لا يكون ذاته من دون ملاحظة الغير كافيا في وجوده بل
يكون ذاته محتاجا الى غيره فلا يكون واجبا لذاته   وهذا انما يكون لاحتياجه
في الوجود الى الغير بل الشيء الذي يحتاج في استفادة وجوده الى الغير
الذي هو المفيد للوجود وان ما هو معلول لغيره يكون ممكنا سواء سمي ذلك المفيد
وجودا او غير ذلك ولا خلاف فيه اصلا وبهذا التقرير يندفع قوله ولا يلزم من
كون الشيء محتاجا الى وجوده ان لا يقتضي ذاته وجوده وعدمه لان احتياجه
الى الغير على وجه استفادة الوجود يستلزم ان لا يقتضي ذاته وجوده وبه
ظهر انه ليس بمخالف لما ذكره في بعض المواضع من ذلك الكتاب لان احتياج
الشيء الى الغير على الوجه المذكور مناف لكون الذات مبدأ لاستحالة الانفكاك
الوجود عنه واما الاحتياج الى الغير في الجملة فلا يكون منافيا لكون الذات
مبدأ لاستحالة انفكاك الوجود عنه على ما نقلناه انفا   البحث الثالث
متعلق باحتياج الممكن الى علة موجودة ترجح وجوده احتياج الممكن في وجوده
الى علة موجودة مسلم واما احتياجه الى علة موجودة ترجح وجوده فممنوع
اذ لا يرجح وجود الممكن الا العلة التامة كما صرح به الشارح في مواضع عديدة من تصانيفه
ومن جملتها ما صرح في الموقف الثاني من هذا الكتاب حيث قال الاولوية لا تتأتى
الا من العلة التامة لانه متى فقد جزء من اجزائها كان العدم اولى ولا شك ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)